أوامر ملكية

أمر ملكى رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالى محمد المفتى الجزايرلى باشا
وزير الأوقاف فى إدارة الأوقاف

حضرة صاحب المعالى محمد المفتى الجزايرلى باشا وزير الأوقاف

لما لنا من الولاية العامة الشرعية ، قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا فى إدارة الأوقاف المشمولة بنظرنا ونيابة لوزارة الأوقاف ، وفى قبول النظر على الأوقاف التى تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاة وتحرير التقارير المقتضية عنها باسمنا فى الأحوال التى تستلزم ذلك ، وفى المرافعات المختصة بهذه الأوقاف ، وتوكيل من توكلونه عنكم فى ذلك مع توكيلكم أيضا فى إدارة سائر الأوقاف المنسوب نظرها لنا ومحولة على الوزارة لإدارتها ورخصنا لكم فى جميع ماهو مرخص للوزارة من قبل ، مع زيادة ماترون زيادته على مرتبات الخدمة المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها ، أو ترميمات أو نحوه ، أو صرف على الفقراء وسائر مايماثل ذلك بالصورة التى تستحسنونها بغير توقف فى الاجراء على استقلال إيراد الجهة أو عدم إيرادها ، وكذلك وكلناكم لإجراء ما يلزم لاستبدال أعيان الأوقاف التى يرى استبدالها وتأجير ما يرى تأجيره من أعيان تلك الأوقاف وشراء ما يلزم شراؤه للأوقاف ، وأذناكم أيضا فى توكيل من ينوب عنكم فى توقيع الصيغ الشرعية فيما توضح ، وبالجملة رخصنا لكم فى إجراء سائر الترخيصات الصادرة عنها قرارات وأوامر للوزارة من قبل.

كما أننا بما لنا من الولاية العامة الشرعية ، قد أقمناكم ناظرا مؤقتا على الأوقاف الأهلية المحال إدارتها على الوزارة مؤقتا حتى يثبت استحقاق النظر عليها لمن يستحقه بمقتضى شروط واقفيها سواء كانت إقامتكم كما ذكر على وجه الاستقلال أو بالانضمام لناظر الوقف الأصلى أو ناظرا حسبيا أو مشرفا .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم بذلك لاتباع منطوقه و إجراء مقتضاه.

صدر بقصر المنتزه فى ٣٠ شوال سنة ١٣٧١ (٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢)

فاروق

أمر ملكى رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالى محمد المفتى الجزايرلى باشا
وزير الأوقاف فى إعطاء الإذن بالخطبة فى الجوامع

حضرة صاحب المعالى محمد المفتى الجزايرلى باشا وزير الأوقاف

إنه بعد علمنا بما تضمنه الأمر العالى السابق صدوره لنظارة الأوقاف العمومية بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٧ نمرة ٢ ، وبما تضمنته مكاتبة وزارة الأوقاف الواردة لديواننا العالى بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٥ نمرة ٢٩٠ ، قد أجزناكم وأذناكم فى إعطاء الاذن بالنيابة عنا لمن يتعين مجددا أو خلفا لسلف من الخطباء بالجوامع المعدة لإقامة صلاة الجمعة والعيدين بمصر والاسكندرية وسائر الثغور والبنادر وجميع الجهات الداخلة فى دائرة حكومتنا بعد معرفة كونه أهلا لإقامة صلاة الجمعة والعيدين بالخطبة فيها تطبيقا للأحوال الشرعية ، ويتصرح فى المأذونية التى تعطى لكل من الخطباء الموما اليهم بأن له الاستنابة عند الاقتضاء، كما أننا أذناكم أيضا أن تنيبوا بدلا عنكم فى إعطاء هذه الرخصة من تنيبونه بحسب ما تقتضيه دواعى الأحوال بحيث لا يقيم أحد هذه الشعائر غير المأذونين بذلك إذنا صحيحا على هذه الكيفية ولا يتقرر شىء للوزارة على هذه القاعدة .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم كما ذكر لاتباع منطوقه وإجراء مقتضاه .

صدر بقصر المنتزه فى ٣٠ شوال سنة ١٣٧١ (٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢)

فاروق

أمر ملكى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد زكى عبد المتعال باشا
وزير المالية والاقتصاد

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد زكى عبد المتعال باشا وزير المالية والاقتصاد

اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا فى كل ما تقتضيه الحال من شؤون وزارة المالية والاقتصاد من بيع ما يرخص ببيعه من الأطيان والأملاك والأراضى ملك الحكومة الجائز بيعها ، وفى شراء ما يلزم شراؤه من أملاك الأفراد لمصلحة الحكومة أو للمنافع العمومية ، وعلى العموم فى كل ما يستلزم النيابة عنا من الشؤون المالية والاقتصادية العمومية ، ورخصنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم فى جميع ما ذكر .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم للعمل بمقتضاه ما

صدر بقصر المنتزه فى ٣٠ شوال سنة ١٣٧١ (٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢) .

فاروق